

## ٢- الإكتتاب والمتاجرة بالأسهم

الباحث والمتحدث الرئيس: د / مبارك بن سليمان آل سليمان / مشرف  
العلوم الشرعية في الإدارة العامة للمناهج بوزارة التربية والتعليم.  
ملخص البحث:

### المبحث الأول:

#### حكم الإكتتاب والمتاجرة بالأسهم

يراد بالإكتتاب في الأسهم الاشتراك في شركة حديثة التأسيس، أو في شركة قائمة ترغب في زيادة رأس مالها، أما المتاجرة بالأسهم فيراد بها التعامل بالأسهم بيعاً وشراءً بقصد الحصول على الربح من فروق الأسعار، ويسمى هذا السلوك بالمضاربة في اصطلاح المتعاملين في الأسواق المالية وكتابها.

#### أولاً: حكم الإكتتاب بالأسهم:

يختلف حكم الإكتتاب بالأسهم باختلاف نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، فإن كانت الشركة تمارس نشاطاً مباحاً خالصاً فلا خلاف بين العلماء القائلين بجواز شركات المساهمة من حيث الأصل في جواز الإكتتاب فيها؛ لعموم الأدلة الدالة على جواز الشركة بأنواعها المعروفة في الفقه الإسلامي باعتبار أن شركات المساهمة نوع من أنواع الشركات، سواء خرجت على أحد هذه الأنواع، أو قيل إنها نوع جديد غير ملحق بأي منها.

أما إن كانت الشركة تمارس نشاطاً محرماً خالصاً أو غالباً، مثل البنوك الربوية، وشركات الخمر والتبغ ولحوم الخنزير، وشركات القمار، وما شاكلها، فلا خلاف بين أحد من أهل العلم في عدم جواز الاكتتاب فيها.

بينما وقع الخلاف في شركات المساهمة التي أصل نشاطها وغالبه حلال، كالشركات الصناعية، والتجارية، وشركات الخدمات، وغيرها، ولكنها تتعامل بمعاملات محرمة، مثل الاقتراض أو الإقراض بالربا، وذلك على قولين مشهورين، أحدهما بالمنع، والآخر بالجواز مع قول المجيزين بتحريم تعامل الشركة بالربا وإن كان يسيراً، ووجوب تخلص المساهم من المال الحرام بإخراج نسبته من الربح، وتقييد بعضهم القول بالجواز بضوابط تتعلق بنسبة المال المقترض بالربا، ونسبة المال المستثمر في الحرام، ونسبة الإيراد المحرم، وضوابط أخرى، على خلاف بينهم في ذلك.

وإلى القول الأول: ذهب مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة العربية السعودية، وجملة من أهل العلم منهم الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - والشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في أحد قولييه.

أما القول الثاني: فقد ذهبت إليه الهيئة الشرعية لشركة الراجحي، والهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني، وجملة من أهل العلم منهم الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - في القول المشهور عنه، والشيخ عبدالله بن منيع.

وعرض أدلة الفريقين ومناقشتها مما لا يحتمله هذا الملخص، وهو موجود في أصل البحث، ولذلك أكتفي هنا بذكر أدلة القول الذي اختاره

وهو القول بعدم الجواز، مع ما يؤيده من اعتبارات أخرى، ومع الإشارة إلى أدلة القول بالجواز في أثناء ذلك:

الدليل الأول: أن شركة المساهمة نوع من أنواع الشركات، أي أنها داخلية في شركات العقود لا في شركات الأملاك، ومبنى الشركة على الوكالة، أي من يملك التصرف في أموال الشركة فإنما يتصرف في أموال الشركاء بمقتضى الوكالة عنهم، وأعضاء مجلس الإدارة وكلاء عن المساهمين، وهم يتصرفون لهم بمقتضى هذه الوكالة، ولما كانت تصرفات الوكيل تقع للموكل، فإن أي تصرف يقوم به الوكيل فالمتصرف في الحقيقة هو الموكل إذا كان ذلك التصرف بعلمه ورضاه.

وعلى ذلك فإذا كان الشريك - حال الاكتتاب أو الشراء - على علم بحال الشركة، وأن من تصرفات أعضاء مجلس إدارتها التعامل إقراضاً واقتراضاً، لم يجز له الإقدام على الاكتتاب في تلك الشركة؛ لأن إقدامه والحال ما ذكر دليل الرضا، وإن قال بلسانه خلاف ذلك؛ لأنه تناقض.

أما الأدلة على تحريم الربا قليله وكثيره، فهي معلومة، وأصحاب القولين متفقون على القول بمقتضاها، إلا أن أصحاب القول الأول يجعلونها عامة في حق المساهمين وفي حق أعضاء مجلس الإدارة، وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يجعلون تبعه مخالفتها خاصة بأعضاء مجلس الإدارة دون المساهمين.

الدليل الثاني: أن دفع المال لمن يعلم أنه سيتعامل به في الحرام من التعاون على الإثم والعدوان، والله عز وجل يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة: الآية ٢).

وهذا ينطبق على من يدفع ماله مساهمة في شركة يعلم أنها تتعامل بالحرام، فكان الاكتتاب فيها محرماً تحريم وسائل، كما أن الدليل الأول دال على تحريم المساهمة تحريم مقاصد.

ومما يؤيد القول بالتحريم ما يأتي:

١- أن تعامل الشركة بالربا أو غيره من العقود المحرمة ليس مجرد وضع قائم عند الاكتتاب أو شراء السهم، ثم لا يتكرر بعد ذلك، حتى يصح القول بأن المساهم لا يؤخذ بذلك التعامل المحرم؛ لأنه سابق على دخوله في الشركة، وأن تبعته لا تلحقه ما دام سيتخلص من نسبة الحرام التي دخلت في الربح، ولكن الواقع أن التعامل بالحرام سلوك مستمر في الشركة يظل المساهم مؤاخذاً به بمقتضى كونه شريكاً في شركة قائمة على الوكالة، كما يؤخذ به أعضاء مجلس الإدارة.

٢- أن نسبة الحرام التي يقول المجيزون إنه يتم التخلص منها عند توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية، ليس تخلصاً من الحرام حقيقة، وإنما هو تخلص من مال يماثل في مبلغه نسبة الحرام التي تم استيفاؤها والانتفاع بها في أثناء السنة؛ وذلك أنه لا يوجد دليل على أن الشركة لا تستوفي المبالغ التي حصلت عليها بطريق محرم إلا في نهاية السنة، بل قد تستوفيها قبل ذلك، وتتفع بها إما في مشاريعها، أو دفع رواتب موظفيها، أو في مصروفاتها، وهذا يعني أن المساهمين قد انتفعوا أيضاً بهذا المال الحرام؛ لأن التصرفات المشار إليها إنما تجري لصالحهم باعتبارهم شركاء في الشركة.

فلا يصح بعد ذلك القول بأن المساهم بإخراجه نسبة الحرام عندما يتحصل على الربح في نهاية السنة المالية لم يدخل ماله شيء من الحرام؛ فإن أموال الشركة هي أموال المساهمين، وقد دخل فيها الحرام.

٣- من المتفق عليه أن الحاجة لا تبيح الربا قليله وكثيره حتى عند القائلين بجواز المساهمة في الشركات المختلطة؛ ولذلك نصوا على أن قولهم بالجواز لا يعني إباحة الربا ولو كان يسيراً، وأن المؤسسين والقائمين على الشركة آثمون في إقدامهم على التعامل بالربا، ومع ذلك فإن عمدتهم في قولهم بجواز المساهمة في الشركات التي تتعامل بالربا هو الحاجة إلى هذه الشركات باعتبار الحاجة عندهم تبيح الحرام كالضرورة، وهذا في حقيقته استدلال على جواز التعامل بالربا من أجل الحاجة؛ وذلك أنه سبق تقرير أن المساهم في شركة المساهمة شريك في شركة عقد قائمة على الوكالة، وأن تصرف القائمين على الشركة هو تصرف بالنيابة عن الشريك؛ إذ إنه بالمساهمة قد أنابهم ووكلهم في التصرف عنه، فكل تصرف يقومون به - بما في ذلك عقود الربا - هو تصرف له في الحقيقة، فكان إقدامه على المساهمة مع علمه بواقع الحال إقدام على التعامل بالربا من أجل حاجته إلى استثمار ماله، وكان القول بجواز المساهمة في هذا النوع من الشركات من أجل الحاجة قول بجواز التعامل بالربا من أجل الحاجة، وهو خلاف الإجماع.

وإن الشعور بأن المساهم لا يلحقه إثم هذا التعامل لكونه غير مباشر له، ولكونه غير راض به لا يغني عن الحق شيئاً؛ لأنه شعور

عام لا يستند إلى مستند شرعي، أو حجة علمية، بل الحجة قائمة على أنه والمباشر سواء كما سبق تقريره، بل إن المباشر لا يتمكن من التعامل بالربا إلا بهمال هذا المساهم، فكيف يعفى المساهم من إثمه؟ ومن تأمل حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند مسلم قال: ( لعن رسول الله \$ آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه ). وقال: ( هم سواء ) تبين له أن المساهم أولى بالإثم من الكاتب والشاهد، وإذا كان رسول الله \$ جعل الآكل والشاهد سواء، فكيف يقال إن أعضاء مجلس الإدارة المباشرين للربا والمساهمين معهم بأموالهم ليسوا سواء؟ كيف وقد وقع المكتب على نشرة الاكتتاب التي تتضمن وصف ما ستقوم به الشركة من أعمال ربوية.

٤- مما اعتمد عليه القائلون بالجواز قاعدة عموم البلوى ورفع الحرج، باعتبار أن الشركات التي تتعامل بالربا جزئية من جزئيات هذه القاعدة، ومع أن هذه القاعدة بحاجة إلى أن تضبط فقهاً وأصولياً باعتبارها سبباً من أسباب التخفيف في الشريعة فإن الذي يمكن استنباطه من الأمثلة التي يذكرها العلماء وخاصة الفقهاء أنه يشترط للحكم على الشيء بأنه مما عمت به البلوى أمران: شيوعه وانتشاره، وأن يكون هذا الشيوع والانتشار على وجه يعسر معه التحرز منه أو الاستغناء عنه، بأن يكون ملابساً للناس ومخالطاً لهم على وجه يشق عليهم معه الانفكاك عنه، كما في شيوع وانتشار اختلاط الهرة بالناس في عهد النبي \$ وملابستها لأوانيهم على وجه لو قيل معه بنجاسة ما تلبسه، ووجوب غسله لشق ذلك، مما جعل النبي \$ يحكم بطهارة سورها؛ معللاً ذلك بقول: ( إنها ليست بنجس، إنها من

الطوافين عليكم والطوافات ) ، أما مجرد الشيوع والانتشار وحده فإنه لا يكون سبباً للتخفيف ، وإلا لأبيح كثير من المحرمات في هذا العصر لشيوعها وكثرتها .

وبتطبيق ما ذكر على أسهم الشركات المختلطة يتبين أنه وإن شاع تعامل الناس بالأسهم بيعاً وشراءً إلا أن الاستغناء عنها والتحرز من المساهمة فيها أمر ممكن عقلاً وواقعاً من غير أن يقترن بذلك أدنى مشقة أو حرج كما هو ظاهر ، اللهم إلا المشقة النفسية الناشئة من حب المال والفتنة به ، وهذا لا اعتبار به كما هو متقرر .

٥- مما يؤخذ على القول بالجواز اعتماد القائلين به على نسب معينة لنسبة الإيراد المحرم ، ونسبة المال المستثمر في الحرام ، ونسبة المال المقترض بالربا كضوابط للجواز ، وعندي أن الاعتماد على هذه النسب لا يصح ؛ لأمر منها :

أ - أن الاعتماد على النسب هو اعتماد على وضع سابق وليس على الوضع القائم ؛ إذ معرفة هذه النسب إنما تكون بعد نشر القوائم المالية للشركة عن السنة المالية السابقة ، وليس عن الواقع القائم عند الفتوى ، أو الواقع الذي سيكون ، والوضع السابق قد يتغير ؛ إذ لا يوجد دليل على أن الشركة ستستمر على هذا الوضع ولن تزيد نسبة الربا فيها بعد ذلك ، بل الظاهر - بالنسبة لشركة لا تتورع عن التعامل بالربا - أن تتغير هذه النسبة بالزيادة كما قد تتغير بالنقصان ، فكيف يصح الإفتاء بجواز تداول أسهمها مع هذا الاحتمال الظاهر ؟

ب - أن هذه النسب لا تحدد نسبة الحرام في الشركة ؛ لأنه إما أن يراد بها وضع ضابط للنشاط المحرم اليسير ، وإما أن يراد بها وضع ضابط للمال المحرم اليسير ، وأياً كان المراد فإنه لا يمكن

الاعتماد على هذه النسب لضبط ذلك؛ لاختلاف الحال من شركة إلى أخرى باختلاف إجمالي موجودات وإيرادات الشركة، مما يترتب عليه إباحة المساهمة في شركات ومنعها في شركات أخرى مع أن الأرباح المحرمة في الأولى أكثر منها في الثانية، وتوضيح ذلك وأمور أخرى تبطل الاعتماد على النسب موجود في أصل البحث، فليرجع إليه.

### ثانياً: حكم المتاجرة بالأسهم:

الذي عليه عامة العلماء والباحثين المعاصرين هو جواز المتاجرة بالأسهم؛ لعموم الأدلة، بينما ذهب الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير إلى منع المتاجرة بها، وعمدته في ذلك أن اتخاذ الأسهم سلعة تشتري وتباع بقصد الربح لا يخلو من شبهة بيع النقد بأكثر منه، ما دام مشتري السهم لا غرض له في المشاركة في موجودات الشركة، وإنما غرضه بيع السهم بأكثر مما اشتراه به، وأنها تجارة يصعب الالتزام فيها بأحكام الشريعة الإسلامية، ولا مصلحة فيها للمجتمع، بل قد تعود عليه بأضرار بالغة.

والذي يترجح لي هو القول الأول؛ وذلك أن العقد في بيع الأسهم يرد على ما يمثله السهم من موجودات، فهو عقد بيع حقيقي يرد على سلعة حقيقية، وتترتب عليه آثاره، وكون مشتري السهم يبيعه بعد ذلك بأكثر مما اشتراه به لا يعني أن ما يجري هو بيع نقد بنقد أكثر منه، أما ما ذكره الدكتور الضرير من الأضرار المترتبة على تداول الأسهم فإنه لا يرجع إلى أمر يتعلق بالاتجار بالأسهم من حيث هو، وإنما يرجع إلى سلوك المتعاملين بالأسهم، فليكن الحكم على أنواع التصرفات الضارة التي يمارسها المتعاملون بالأسهم، أما المتاجرة ذاتها فليس في الأدلة الشرعية ما يمنعها في الأسهم كغيرها من السلع المباحة، والله أعلم.



## المبحث الثاني:

### وقفه حول الشركات النقية:

عندما يطلق مصطلح (الشركات النقية) فإن الذي يتبادر إلى الذهن تلك الشركات التي تكون جميع أنشطتها مباحة، ولا تتعامل بالحرام لا قليلاً ولا كثيراً.

ومن هنا يرد السؤال عن الشركات التي أصل نشاطها مباح، ولكن نص في نظامها الأساسي أو في نشرة الاكتتاب على حق الشركة في إجراء بعض المعاملات المحرمة، كأصدار السندات الربوية، ولم تظهر قوائمها المالية أن لديها في الواقع تعاملات محرماً، هل تعد من الشركات النقية؟ وإذا كانت الشركة من الشركات المختلطة، ثم بتحليل قوائمها المالية السنوية أو ربع السنوية، تبين عدم وجود تعامل محرم في أنشطتها فهل هذا كافٍ في تصنيف الشركة ضمن الشركات النقية؟

الذي عليه بعض الباحثين هو الاعتماد على قوائم الشركات والحكم عليها بالنقاء إذا لم تظهر تلك القوائم تعاملات للشركة بالربا إقراضاً أو اقتراضاً، حتى لو نص في نظامها على حقها في إصدار السندات الربوية، أو الأسهم الممتازة المحرمة، وتظل الشركة في قائمة الشركات النقية ويجوز تداول أسهمها حتى يتم دراسة قوائمها المالية بعد ذلك ويتبين منها أنها تتضمن قروضاً ربوية، وعند ذلك تخرج من قائمة الشركات النقية، ويصبح تداول أسهمها محرماً، وعلى المساهم في هذه الحالة أن يبيع أسهمه فيها وليس عليه تطهير، وإن كان خسراناً فلا يبيع حتى يحصل على رأسماله.

والذي أراه أنه إذا كان نظام الشركة ينص على الإذن للشركة في التعامل بالربا أو غيره من التصرفات المحرمة، أو ثبت أن الشركة قد

تعاملت بالربا من خلال نشرة الاكتتاب، أو دراسة قوائمها المالية، أو غير ذلك، فإنه لا يجوز الاكتتاب فيها ولا المتاجرة بأسمهما، حتى لو تبين من دراسة قوائمها المالية بعد ذلك خلوها من التعامل بالربا، أي أنها لا تعد بذلك نقية حتى تضيف إليه ما يدل على أنها لن تتعامل بالربا مرة أخرى، كأن تعدل نظامها الأساسي من خلال الجمعية العمومية للشركة بالنص على التزامها بالأحكام الشرعية، أو نحو ذلك مما يكون ملزماً لمجالس إدارتها المتعاقبة.

كما أرى أنه لا يجوز الاكتتاب في أي شركة جديدة إلا بشرط أن ينص في نظامها الأساسي، أو في نشرة الاكتتاب على ما يفيد التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، أو يكون لها هيئة شرعية رقابية، أو يعرف من حال مؤسسيها تقيدهم بأحكام الشريعة، أو يعلم ذلك بأي طريق من طرق العلم المعتبرة، ولا يكفي خلو قوائمها المالية من التعامل بالربا.

وهذا الحكم مرهون بالحالة الراهنة الذي يعد فيها التعامل بالربا إقراضاً واقتراضاً سمناً ظاهراً، وحالة مستمرة لكل الشركات المساهمة التي لا تنص أنظمتها على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

أما الدليل على ذلك فهو أن تعامل الشركات بالربا واقع ملموس، وسلوك متبع لكل الشركات المساهمة، ولا توجد شركة - لا ينص نظامها على تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية - إلا وهي تتعامل بالربا، فتعامل هذه الشركات بالربا أشبه شيء باليقين، واليقين لا يزول إلا بيقين، ثم إن إنشاء شركة في ظل هذا الواقع مع عدم النص في نظامها على التقيد بالأحكام الشرعية مظنة للتعامل بالربا، والمظنة تقام مقام الحقيقة قال الزركشي - رحمه الله - : (المظنة تقام مقام المظنون)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (الحكمة إذا كانت خفية أو منشورة علق الحكم بمظنتها) فإذا كان التعامل بالربا من قبل الشركة

الجديدة أو التي لها سابق تعامل بالربا أمراً خفياً فإن وجودها في ظل هذا الواقع المنتشر مظنة لتعاملها بالربا فيقام مقام الحقيقة، ويزيد هذه المظنة تأكيداً عدم صدور شيء عن الشركة يفيد بالتزامها بالأحكام الشرعية، وهذا يشعر أن لمؤسسي الشركة والقائمين عليها نية في التعامل بالحرام، وإلا لصرحوا بخلافه في ظل واقع معلوم عنه تعامله بالربا. وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من يقين يرفع احتمال تعاملها بالربا، هذا الاحتمال الذي هو كالمتيقن والله أعلم.

ابيض

## المبحث الثالث:

### حكم تداول أسهم الشركات المشتملة على نقود أو ديون

من المعلوم أن لبيع النقد بالنقد، وكذا لبيع الدين لغير من هو عليه على القول بجوازه شروط لا بد من توافرها، سواء كانت النقود أو الديون منفردة، أم كانت مع غيرها، والنقود إذا كانت مع غيرها وقوبلت بالنقد هي المسألة المعروفة بمسألة مد عجوة، وقد وقع فيها خلاف أهل العلم بين الجواز والمنع، والقائلون بالجواز - وهم الحنفية ورواية عند الحنابلة اختارها شيخ الإسلام - يشترطون أن تكون النقود المفردة أكثر من النقود التي مع غيرها، أي أنه لا بد من مراعاة أحكام التصرف في النقود حتى ولو كانت مع غيرها، إلا أنه جاءت نصوص شرعية - كحديث العبد ذي المال - تدل على أن النقود أو الديون التي مع غيرها إذا لم تكن مقصودة بالعقد فإنه لا يشترط مراعاة أحكامها، وتكون المسألة في هذه الحالة مستثناة من مسألة مد عجوة، أو مسألة قائمة بنفسها.

كما أن هناك جملة من القواعد الفقهية التي تقضي بأن القليل النادر لا يلتفت إليه، وهناك قواعد أخرى تدل على أن الحكم في الشرع يكون للكثير دون القليل، أو للأكثر دون الأقل.

فهل تلحق أسهم الشركات المشتملة على أعيان ومنافع ونقود أو ديون أو عليها جميعاً بمسألة مد عجوة فتشترط لها شروطها؟ أم تلحق بمسألة العبد ذي المال باعتبار أن النقود أو الديون التي تشتمل عليها الأسهم غير مقصودة لتداوليها؟ أم ينظر إلى حجم النقود والديون في موجودات الشركة من حيث الغلبة، أو القلة والكثرة، أو الأكثرية باعتبار مسألة الأسهم

فرعاً من فروع القواعد الفقهية التي تجعل الحكم للغالب، أو للكثير، أو للأكثر؟

خلاف بين المعاصرين أدى إلى الخلاف في حكم تداول أسهم هذا النوع من الشركات من حيث اشتراط توفر شروط الصرف، أو شروط التصرف في الدين من عدمه على ستة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز مطلقاً.

القول الثاني: الجواز مطلقاً.

القول الثالث: جواز التداول إذا كان الثمن (القيمة السوقية) أكثر من النقود التي مع الأعيان، بحيث تكون النقود التي مع الأعيان في مقابل مثلها من الثمن، ويكون الزائد من الثمن في مقابل الأعيان، أما إذا كان الثمن مساوياً للنقود التي مع الأعيان، أو أقل فلا يجوز التداول.

القول الرابع: جواز التداول إذا كانت الأعيان والمنافع هي الغالب على موجودات الشركة، وعدم الجواز إذا كانت النقود أو الديون أو هما معاً هي الغالبة (ويقصد بالغلبة ما يقرب من الكل، ويمكن التمثيل لذلك بثمانين أو تسعين في المائة).

القول الخامس: جواز التداول إذا كانت الأعيان والمنافع أكثر من النقود والديون، وعدم الجواز - إلا بمراعاة أحكام الصرف وأحكام التصرف في الديون - إذا كانت النقود والديون هي الأكثر بأن تكون أكثر من خمسين في المائة من موجودات الشركة.

القول السادس: جواز التداول من غير مراعاة أحكام الصرف أو التصرف في الديون إذا كان مع النقود أو الديون أعيان ومنافع، بحيث تكون النقود أو الديون تابعة غير مقصودة، بصرف النظر عن قلة النقود أو الديون أو كثرتهما، مع عدم اتفاق أصحاب هذا القول على ضابط محدد

يعرف معه متى تكون النقود أو الديون تابعة غير مقصودة، ومع اختلافهم في المقصود الذي يتوجه إليه العقد بحيث يكون هو المتبوع، وتكون النقود والديون تابعة له، على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الأعيان هي المتبوعة المقصودة بالعقد، وأن النقود والديون تعتبر تابعة.

**القول الثاني:** أن المقصود في الشركات المساهمة هو نشاطها وإنتاجها، ومن ثم الحصول على أرباحها.

**القول الثالث:** أن المتبوع هو مجموع مكونات السهم الحسية والمعنوية، والتابع هو الجزء من هذه المكونات، فكل جزء من هذه المكونات يعتبر تابعاً.

وذكر أدلة هذه الأقوال ومناقشتها وبيان القائلين بها موجود في أصل البحث، أتجاوزه اختصاراً وانتقل إلى الترجيح، فأقول:

يتمهد الترجيح في هذه المسألة بالإشارة إلى حقيقة السهم، وما يترتب على تملكه من آثار.

وبيان ذلك أن السهم لا يمثل موجودات الشركة من أعيان ومنافع ونقود وديون فحسب، وإنما يمثل بالإضافة إلى ذلك حصة الشريك في الشركة، باعتبار أن شركة المساهمة شركة عقد، وليس مجرد شركة ملك، والمقصود من شركة العقد هو الربح المتوقع من تشغيل أموالها وتتميتها وتحريكها بالتجارة وغيرها، وهذا يعني أن من يشترك في أي شركة من شركات العقود (بما فيها شركة المساهمة) وكذلك من يشتري سهماً في هذه الشركات فإنما مقصوده الأعظم وباعثه الأول هو الاشتراك في الشركة والحصول على أرباحها المتوقعة، وهذا يحصل له بشراء السهم،

لكن لما كان عقد شراء السهم يقع على ما يمثله من موجودات أيضاً فإن تملك المشتري لتلك الموجودات يعد ثمرة من ثمرات هذا الشراء.

وعلى ذلك فإن الذي يترتب على تملك الأسهم بالشراء ونحوه أمران:  
الأمر الأول: حصول الشركة لمشتري السهم، بمعنى حلوله محل البائع شريكاً في الشركة.

الأمر الثاني: تملك ما يمثله السهم من موجودات الشركة.  
وهذا يعني أن من يشتري السهم فإنما يقصد بشرائه هذين الأمرين معاً، وأن الحصول على الشركة هو المقصود أصالة بالعقد، وأن موجودات الشركة من أعيان ومنافع ونقود وديون وإن كانت مقصودة بالعقد أيضاً لكنها مقصودة بالتبع لا بالأصالة؛ ولذلك فإن طبيعة تلك الموجودات لا تعني مشتري السهم بالدرجة الأولى.

وإذا صح ما تقدم فقد دلت الأدلة - كحديث العبد الذي له مال، وحديث الثمرة المؤبرة، وقاعدة « يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها »، والقياس على جواز بيع الدار المموه سقفها بالذهب بذهب، وبيع الشاة ذات اللبن بلبن، أو ذات الصوف بصوف، ونحوها من المسائل - على أن ما كان مقصوداً بالتبع لا بالأصالة لا تشترط مراعاة أحكامه، وعليه فيجوز بيع السهم وشراؤه بصرف النظر عن طبيعة موجودات الشركة أي سواء كانت أعياناً فقط، أو منافع فقط، أو نقوداً فقط، أو ديوناً فقط، أو مجموعاً من ذلك كله، وسواء كان الغالب على موجودات الشركة الأعيان والمنافع، أو النقود والديون، وسواء كان نشاط الشركة الأصلي هو التعامل بالسلع أو النقود أو بالديون، وسواء كان ذلك بعد ممارسة



الشركة نشاطها، أو قبله، بشرط أن يكون ذلك بعد تمام انعقاد الشركة الذي يحصل بتمام الاكتتاب في جميع أسهمها، والله تعالى أعلم بالصواب. قد يقال إن المتاجر بالأسهم لا يقصد المشاركة فضلاً عن أن تكون هي المقصودة أصالة بالعقد، وإنما قصده الحصول على الربح من فروق الأسعار.

والجواب أن العبرة بواقع الحال، وثمره العقد من الناحية الشرعية وهو حصول الشركة بالعقد، وهو الأصل في شراء السهم، وأما كونه لا يقصد البقاء في الشركة فإنه لا يناه في ذلك الأصل، وهو حصول الشركة التي هي ثمرة مباشرة للعقد؛ ولذلك فإن المتاجر بالأسهم لا ينفك عن قصد المشاركة؛ لأنها من لازم العقد على السهم بالنظر إلى الواقع، ولهذا يكثر الإقبال على شراء السهم عند قرب توزيع الأرباح، مما يدل على أن قصد المشاركة والحصول على ثمارها حاضر في أذهان المتعاملين بالأسهم.

وهذا الذي ذكرته من جواز التصرف في الأسهم دون مراعاة أحكام الصرف أو التصرف في الديون على أي حال كانت عليه موجودات الشركة بناء على هذا التقعيد هو الذي أميل إليه، لكني لا أستطيع الجزم به حتى تطمئن نفسي إلى عدم وجود ما ينقضه أو يعارضه، وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد.